

مورغان ستانلي السعودية

الركيزة 3 تقرير الإفصاحات التنظيمية

كما في 31 ديسمبر 2019 م

جدول المحتويات

3	1: نظرة عامة والمقاييس الرئيسية
4	2: الإطار التنظيمي
4	3: أساس الإعداد والربط بالحسابات المالية
5	4: إدارة رأس المال
6	5: موارد رأس المال
7	6: إدارة المخاطر
11	7: المخاطر الائتمانية
17	8: مخاطر السوق
18	9: المخاطر التشغيلية
20	10: مخاطر السيولة
22	11: الملحق 1: متطلبات رأس المال
23	12: الملحق 2: تخفيف المخاطر الائتمانية
24	13: الملحق 3: قائمة الاختصارات

التوضيحات

7	التوضيح 1: إطار إدارة المخاطر
11	التوضيح 2: هيكل لجان مجلس إدارة مورغان ستانلي السعودية

الجدول

3	الجدول 1-1: متطلبات رأس المال ونسبة كفاية رأس المال
6	الجدول 1-5: الشريحة الأولى والثانية من رأس المال
12	الجدول 1-7(أ): التصنيفات طويلة الأجل للأطراف المقابلة
12	الجدول 1-7(أ): التصنيفات قصيرة الأجل للأطراف المقابلة
14	الجدول 2-7: فئات التعرض للمخاطر وأوزان المخاطر
14	الجدول 3-7: إجمالي التعرض للمخاطر الائتمانية
15	الجدول 4-7: التعرض للمخاطر الائتمانية
15	الجدول 5-7: تفصيل الاستحقاقات التعاقدية المتبقية
16	الجدول 6-7: الذمم المدينة المشكوك في تحصيلها
16	الجدول 7-7: التصنيفات قصيرة الأجل للأطراف المقابلة
17	الجدول 8-7: التعرض لتخفيف المخاطر الائتمانية
18	الجدول 1-8: الأنشطة التجارية
21	الجدول 1-10: معدل السيولة
22	الجدول 2-10: سيناريو الجهد

1. النظرة عامة والمقاييس الرئيسية

مورغان ستانلي السعودية ("الشركة") هي شركة مساهمة مغلقة تأسست في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية ("المملكة") وسُجّلت بها بموجب السجل التجاري رقم 1010224144 وتاريخ 18 رمضان 1427 هـ (الموافق 7 أكتوبر 2006م). والشركة مسجلة على العنوان التالي: الدور 10، برج الراشد، 7931، طريق الملك سعود، الرياض 12621، المملكة العربية السعودية.

تعمل الشركة في مجال التعاملات والإدارة والترتيب وتقديم خدمات الحفظ والمشورة على النحو المصرح به من قبل هيئة سوق المال ("الهيئة") بموجب الترخيص رقم 37-06044 الصادر بتاريخ 2 جمادى الثاني 1428 هـ (الموافق 17 يونيو 2007م).

المقاييس الرئيسية

الجدول 1-1: متطلبات رأس المال ونسبة كفاية رأس المال
ألف ريال سعودي

2018	2019	
232,383	245,092	إجمالي قاعدة رأس المال (الرجاء الرجوع إلى الجدول 1-5)
متطلبات رأس المال		
30,734	32,626	إجمالي المخاطر الائتمانية
158	279	إجمالي مخاطر السوق
11,712	19,578	إجمالي المخاطر التشغيلية
42,604	52,483	الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال
189,779	192,609	الفائض (العجز) في رأس المال *
5.45	4.67	نسبة إجمالي رأس المال (ضعف) **

*الفائض/ (العجز) من رأس المال = إجمالي قاعدة رأس المال مطروحاً منه الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال
** نسبة رأس المال (الوقت) = إجمالي قاعدة رأس المال/ الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال

نبذة

أُسست شركة مورغان ستانلي السعودية في عام 2007 باستحواذ شركة مورغان ستانلي على حصة أغلبية في شركة كابيتال جروب. في الثالث والعشرين من يونيو عام 2015، استحوذت شركة مورغان ستانلي على الأسهم المتبقية وأصبحت الشركة مملوكة لها بالكامل.

مورغان ستانلي الشرق الأوسط هي الشركة الأم المباشرة لشركة مورغان ستانلي السعودية والمساهم الرئيسي بها، وهي مؤسسة بولاية ديلاوير بالولايات المتحدة الأمريكية. أما مورغان ستانلي فهي الشركة الأم النهائية التابعة لها شركة مورغان ستانلي السعودية والكيان المسيطر عليها، وتشكل كل من شركة مورغان ستانلي السعودية باستحواذ مورغان ستانلي والشركات الأخرى التابعة لها مجموعة مورغان ستانلي (يُشار إليها فيما يلي باسم "مجموعة مورغان ستانلي"). تأسست شركة مورغان ستانلي بولاية ديلاوير بالولايات المتحدة الأمريكية. ويمكن الحصول على نسخ من قوائمها المالية من الموقع:

www.morganstanley.com/investorrelations

شركة مورغان ستانلي السعودية هي شركة فرعية مملوكة بالكامل لمجموعة مورغان ستانلي. والمعلومات المُفصّل عنها في هذه الوثيقة ليست مؤشرًا بالضرورة على مجموعة مورغان ستانلي برمتها، ولا ممثلاً شاملاً لنشاط مجموعة مورغان ستانلي في أي إقليم بعينه. على المستثمرين أو أصحاب المصلحة أو الدائنين أو غيرهم من المستخدمين الراغبين في الحصول على معلومات عن سياسات كفاية رأس المال والتعرض للمخاطر وإدارة المخاطر الرجوع إلى الإفصاحات العامة لمجموعة مورغان ستانلي.

يمكن الاطلاع على تفاصيل إفصاح الركيزة الثالثة الأخير لمجموعة مورغان ستانلي على الموقع التالي:

<http://www.morganstanley.com/about-us-ir/pillar-us>

يمكن الاطلاع على تفاصيل الإفصاح الأخير عن معدل تغطية السيولة لمجموعة مورغان ستانلي على الموقع التالي:

<https://www.morganstanley.com/about-us-ir/lcr-disclosures-us>

مورغان ستانلي مدرجة في بورصة نيويورك ومطالبة بموجب هيئة الأوراق المالية والبورصات في الولايات المتحدة برفع الإفصاحات العامة، بما في ذلك التقارير السنوية في النموذج K-10، والتقارير ربع السنوية في النموذج Q-10، ويمكن الاطلاع على التفاصيل ذات الصلة على الموقع التالي:

<https://www.morganstanley.com/pub/content/msdotcom/en/about-us-ir/sec-filings>

2. الإطار التنظيمي

يوفر اتفاق بازل لرأس المال إطاراً تنظيمياً عالمياً لرأس المال والسيولة. وخضع هذا الاتفاق للتنقيح في عام 2010 في أعقاب الأزمة المالية من خلال عدد من الإصلاحات يُطلق عليها إجمالاً اتفاق بازل 3، ودخل اتفاق بازل لرأس المال المنقح طور التطبيق في الاتحاد الأوروبي من خلال التوجيه المتعلق بمتطلبات رأس المال ولائحة متطلبات رأس المال (ويُشار إليهما معاً بلفظ "التوجيه الرابع المتعلق بمتطلبات رأس المال"). وتم العمل بهذه المتطلبات الجديدة اعتباراً من 1 يناير 2014 م.

يتكون الإطار من ثلاث "ركائز":

- الركيزة الأولى - الحد الأدنى من متطلبات رأس المال: تُعرّف قواعد حساب المخاطر الائتمانية والسوقية والتشغيلية.
- الركيزة الثانية - تتطلب عملية تقييم كفاية رأس المال الداخلي من المؤسسات إجراء تقييم ذاتي لمستوى رأس المال الذي يدعم بشكل كافٍ جميع المخاطر الحالية والمستقبلية ذات الصلة في أعمالها.
- الركيزة الثالثة - الانضباط داخل السوق: تتطلب إجراء إفصاحات مستفيضة حتى يتمكن المستثمرون والمشاركون الآخرون في السوق من إدراك كفاية رأس المال والتعرض لمخاطر محددة فضلاً عن عمليات إدارة المخاطر للشركات بشكل منفرد.

تراعي شركة مورغان ستانلي السعودية الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال الذي تنص عليه القواعد الاحترازية الصادرة عن هيئة سوق المال (يُشار إليها فيما بعد باسم "القواعد الاحترازية"). أعد تقرير إفصاح الركيزة الثالثة (يُشار إليه فيما يلي باسم "إفصاح الركيزة الثالثة") وأصدر وفقاً للمادة 68 من قواعد القواعد الاحترازية. ويوضح إفصاح الركيزة الثالثة الأساس الذي تمتثل الشركة بناءً عليه لمتطلبات رأس المال والمعلومات المتعلقة بإدارة المخاطر لديها. وقد أعد وفقاً لـ "النموذج المقترح لإفصاح الركيزة الثالثة" الذي نُشر في 15 ديسمبر عام 2014، والذي يحدد الحد الأدنى لمتطلبات الإفصاح عن المعلومات السنوية للسوق على النحو الذي تُشير إليه المادة 68 من القواعد الاحترازية. تتوفر نسخة من إفصاح الركيزة الثالثة لشركة مورغان ستانلي السعودية على الموقع التالي:

<https://www.morganstanley.com/about-us/global-offices/europe-middle-east-africa/saudi-arabia-arabic>

3. أساس الإعداد والربط بالحسابات المالية

القوائم المالية

لا تشكل هذه الوثيقة مجموعة من القوائم المالية، كما لا تمثل بأي حال بيانات تطلعية. أعدت القوائم المالية المدققة لشركة مورغان ستانلي السعودية بموجب لوائح الأشخاص المرخص لهم الصادرة من قبل هيئة سوق المال. ويشمل ذلك القوائم المالية المعدة وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. باستثناء الأصول المحفوظ بها بثقة أو بصفة أمين، فهي لا تُعامل كأصول للشركة. تتوافق هذه المعاملة مع التعميم الصادر عن هيئة السوق المالية بتاريخ 4 يناير 2017م الذي يشير إلى القرار المؤرخ في 1438/3/20هـ (الموافق 19 ديسمبر 2016م). وبالتالي، لم تُدرج هذه الأصول في القوائم المالية للشركة.

تتوافق القوائم المالية لشركة مورغان ستانلي السعودية، بصيغتها التي وافق عليها مجلس إدارة الشركة ("مجلس الإدارة") ولجنة التدقيق التابعة لها، مع مبادئ التعرف والقياس للمعايير الدولية للتقرير المالي. تستند جميع الجداول الواردة في إفصاحات الركيزة الثالثة إلى القوائم المالية المدققة لشركة مورغان ستانلي السعودية ونموذج كفاية رأس المال. وتتوفر نسخة من القوائم المالية لشركة مورغان ستانلي السعودية على الموقع التالي:

<https://www.morganstanley.com/about-us/global-offices/europe-middle-east-africa/saudi-arabia-arabic>

السياسات والإجراءات

الغرض من إفصاحات الركيزة الثالثة هي تمكين المتعاملين في السوق بتقييم الأجزاء الرئيسية من المعلومات المتعلقة بنطاق التطبيق والتعرض لمخاطر رأس المال وعمليات تقييم المخاطر، وبالتالي كفاية رأس المال لشركة مورغان ستانلي السعودية. تطبق مجموعة مورغان ستانلي سياسات وإجراءات لتقييم مدى ملاءمة إفصاحات الركيزة الثالثة للشركة. لا يتعين على مراجع حسابات شركة مورغان ستانلي السعودية مراجعة إفصاحات الركيزة الثالثة، ولم تخضع هذه الإفصاحات للمراجعة.

يستند إفصاح الركيزة الثالثة لشركة مورغان ستانلي السعودية اعتباراً من 31 ديسمبر 2019م إلى المبادئ التوجيهية التي تشير إليها المادة 68 من قواعد الكفاية المالية التي ينشرها جميع الأشخاص المصرح لهم المرخص لهم بمزاولة أنشطة التعامل والإدارة والحفظ أو أي منهما.

التغيرات في التقارير المالية الداخلية

طبقت شركة مورغان ستانلي السعودية، اعتباراً من 1 يناير 2019م، سياسات مورغان ستانلي العالمية لتسعير المعاملات. تتماشى هذه السياسات مع المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بشأن التسعير الداخلي للمؤسسات المتعددة الجنسيات والإدارات الضريبية لعام 2017م، كما أنها تتوافق مع لوائح التسعير للمعاملات الجديدة التي أصدرتها الهيئة العامة للزكاة والدخل في فبراير 2019م. لم يتم عرض المقارنات نتيجة لهذا التغيير.

4. إدارة رأس المال

تعتبر شركة مورغان ستانلي السعودية رأس المال مصدرًا هامًا للقوة المالية. حيث أنها تدير رأس المال وتراقبه بفاعلية بما يتماشى مع السياسات والإجراءات المعتمدة وبما يمثل للمتطلبات التنظيمية المحلية.

وفقاً لسياسات إدارة رأس المال المتبعة في مجموعة مورغان ستانلي، تُدير شركة مورغان ستانلي السعودية وضعها الرأسمالي بناءً على جملة أمور من بينها فرص الأعمال التجارية وتقبل المخاطر وتوافر رأس المال ومعدل العائدات، إلى جانب سياسات رأس المال الداخلية والمتطلبات التنظيمية وإرشادات وكالات التصنيف. بناءً عليه، فقد تعمل على تعديل قاعدة رأس المال في المستقبل لمواجهة الاحتياجات المتغيرة لأعمالها. ويُحدد المستوى الملائم لرأس المال على مستوى الكيان القانوني لضمان قدرة الكيان للاستمرار كمنشأة عاملة ولضمان تلبية جميع المتطلبات التنظيمية لرأس المال. تم تحديد المكونات الرئيسية لإطار إدارة رأس المال الذي اعتمده شركة مورغان ستانلي السعودية في سياسة عملية تقييم كفاية رأس المال الداخلي للشركة، وقد تناولت هذه المكونات مسائل تتعلق بتقييم رأس المال بناءً على المخاطر الزمنية والتروس المالية، إلى جانب توقعات رأس المال التطلعية واختبارات الجهد.

تُجري شركة مورغان ستانلي السعودية عملية تقييم كفاية رأس المال الداخلي مرة واحدة على الأقل في العام بغرض قياس حجم كافة المخاطر الجوهرية ورصدها وإعداد التقارير بشأنها واعتماد عملية تخطيط فعّالة لرأس المال، من أجل ضمان توافر رأس مال كافٍ لتنفيذ الأنشطة التجارية المعتادة فضلاً عن السيناريوهات الغير متوقعة الأخرى.

عملية تقييم كفاية رأس المال الداخلي هي أداة رئيسية تُستخدم لإبلاغ مجلس إدارة شركة مورغان ستانلي السعودية ومجلس إدارتها بخصوص حجم المخاطر وكفاية رأس المال. عملية تقييم كفاية رأس المال الداخلي لشركة مورغان ستانلي السعودية:

- صُممت لضمان أن المخاطر التي تتعرض لها شركة مورغان ستانلي السعودية يتم رسمتها وإدارة مخاطرها بشكل ملائم، بما في ذلك هذه المخاطر غير المحصورة أو غير المحصورة بشكل كامل بموجب الركيزة الأولى.
- تُستخدَم اختبارات الجهد لاحتساب وتقدير هامش على رأس مال يهدف إلى ضمان أن شركة مورغان ستانلي السعودية ستواصل التشغيل بما يتجاوز المتطلبات التنظيمية في ظل مجموعة من سيناريوهات جهد تتراوح من شديدة إلى معقولة.
- تُقِيم كفاية رأس المال في ظل البيانات التشغيلية العادية والمجهد على مدار فترة تخطيطية لرأس المال تبلغ مدتها ثلاث سنوات لضمان محافظة شركة مورغان ستانلي السعودية على مركز رأسمالي يتماشى مع المستوى الأدنى لما قبل الجهد وبعده.

تعتبر العناصر الرئيسية لعملية تقييم كفاية رأس المال الداخلي جزءاً لا يتجزأ من عمليات الإدارة اليومية لشركة مورغان ستانلي السعودية وثقافة صنع القرار لديها.

تُدرك الشركة أنّ الإيرادات تمثل خط الدفاع الأول ضد الخسائر الناجمة عن مخاطر الأعمال. مع ذلك، نظراً لأهمية رأس المال البالغة في ضمان استمرار القدرة على الإيفاء، فإنّ هدف الشركة يتمثل في الحفاظ على رأس المال الكافي بقدر وجود هامش يتخطى متطلبات كفاية رأس المال التنظيمي، وذلك بهدف مواجهة المخاطر الناجمة عن التقلبات في قيم الأصول ودورات الأعمال والتوسعات والمتطلبات المستقبلية. ومنذ تأسيس الشركة زاد رأس مالها على مرّ سنوات من خلال الإبقاء على أرباحها.

تهدف إدارة رأس مال شركة مورغان ستانلي السعودية إلى الحفاظ على أفضل مستوى لرأس المال، مما يمكنها من متابعة الإستراتيجيات التي ترسخ قيمةً طويلة الأمد للمساهمين، مع الاستيفاء الدائم للحد الأدنى لمتطلبات رأس المال التنظيمي ومتطلبات رأس المال الداخلي على حدٍ سواء. يُقيّم مجلس الإدارة بصورة منتظمة مستويات رأس المال التي تحتفظ بها الشركة والخيارات الممكنة المتاحة لاستخدام رأس المال الفائض بصورة أكثر كفاءة.

تواصل الشركة تحقيق الأهداف التالية من خلال تنفيذ إطار عمل فعال لإدارة رأس المال:

- الحفاظ على رأس مال كافٍ لدعم استراتيجية العمل الشاملة.
- دمج قرارات تخصيص رأس المال مع عملية التخطيط الإستراتيجي والمالي.
- تعزيز قدرة مجلس الإدارة والإدارة العليا على إدراك مقدار المرونة الموجودة في رأس المال لدعم استراتيجية العمل الشاملة.
- تعزيز إدراك الشركة لمتطلبات رأس المال تحت مختلف السيناريوهات الاقتصادية وسيناريوهات الجهد المالي.
- بناء ودعم الترابط بين المخاطر ورأس المال وربط الأداء بكلٍ منها.
- استيفاء نسب كفاية رأس المال التنظيمي ووضع احتياطي احترازي.

تتم رسملة الشركة بمقدار كافي مع مراعاة الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال الذي تنص عليه القواعد الاحترازية لهيئة سوق المال؛ أي أن متطلبات الحد الأدنى لرأس المال قد تم استيفاؤها وتضمن إدارة الشركة احتجاز رأس مال كافٍ في جميع الأوقات لمواجهة المخاطر التي تواجه الشركة في سير أعمالها. وتدل كفاية رأس المال على قدرة الشركة على ضمان الاستخدام الفعال لرأس المال فيما يتعلق بمتطلبات العمل والنمو وحجم المخاطر مع تحقيق عوائد للمساهمين وتلبية توقعاتهم.

ترد متطلبات رأس المال للمخاطر الائتمانية والمخاطر السوقية والمخاطر التشغيلية وفقاً للقواعد الاحترازية في الجدول 1-1 (راجع الملحق 1 للاطلاع على مزيد من التفاصيل):

5. موارد رأس المال

العناصر الرئيسية لموارد رأس مال الشركة في الجدول 5-1، وتتألف مما يلي:

- رأس المال المدفوع: أسهم رأس المال الخاص بالشركة والبالغ 65,000,000 ريال سعودي مقسم إلى 6,500,000 سهم تبلغ قيمة كل سهم منها 10 ريال سعودي.
- الاحتياطي النظامية: وفقاً لنظام الشركة الأساسي، يجب أن تجنب الشركة نسبة 10٪ من صافي دخلها للاحتياطي النظامي إلى أن يصل ذلك الاحتياطي إلى نسبة 30٪ من رأس المال. لم تطرأ أي حركة على الاحتياطي النظامي للشركة خلال العام. مع العلم أن الاحتياطي لا يخضع لتوزيع الأرباح.
- الأرباح المدققة المبقاة: الأرباح المبقاة التي تمت مراجعتها تمثل الأرباح غير الموزعة المتراكمة المتوفرة لتوزيعات الأرباح المستقبلية على النحو الموصي به من قبل لجنة التدقيق والذي وافق عليه مجلس الإدارة أو الواجب رسملتها في نهاية الأمر.

عناصر رأس المال لشركة مورغان ستانلي السعودية كما في 31 ديسمبر 2019 كما يلي:

الجدول 5-1: الفئة الأولى والثانية من رأس المال

ألف ريال سعودي

2018	2019	
65,000	65,000	رأس المال المدفوع
19,500	19,500	الاحتياطي النظامي
151,191	164,163	الأرباح المدققة المبقاة
(3,308)	(3,571)	الاقطاعات من الشريحة الأولى
232,383	245,092	إجمالي الشريحة الأولى من رأس المال
0	0	إجمالي الشريحة الثانية من رأس المال
232,383	245,092	إجمالي قاعدة رأس المال

يتألف رأس مال شركة مورغان ستانلي السعودية من الشريحة الأولى فحسب من رأس المال كما في 31 ديسمبر 2019، ولا تملك الشركة الشريحة الثانية من رأس المال في هيكل رأس مالها. يبلغ إجمالي قاعدة رأس المال الشركة، صافيًا من الاقتطاعات، كما في 31 ديسمبر 2019 مبلغ 245,092,077 ريال سعودي (2018: مبلغ 232,383,198 ريال سعودي)

6. إدارة المخاطر

أهداف إدارة المخاطر

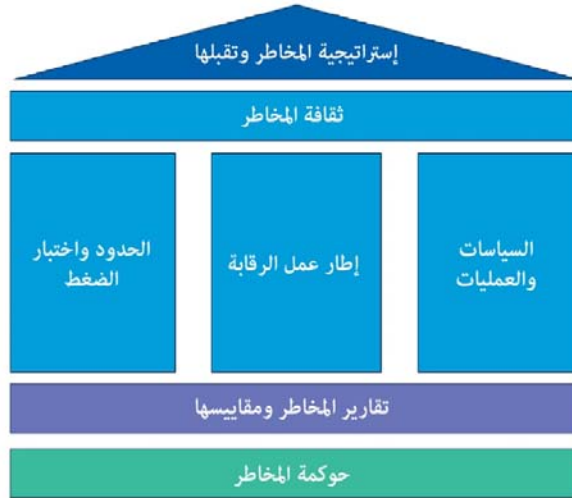
استراتيجية العمل هي بمثابة محرك رئيسي لنموذج أعمال الشركة والذي بدوره يوجه استراتيجية المخاطر ومجموعة المخاطر المترتبة عليها في الشركة. يتم النظر في استراتيجية الأعمال وتقييم المخاطر ومواءمتها أثناء اجتماعات الإدارة المنتظمة، في اجتماعات مجلس الإدارة أو على نحو أكثر إذا لزم الأمر.

تتحمل الشركة مجموعة من المخاطر في سياق القيام بأنشطتها التجارية. يتمثل هدف إدارة المخاطر في كل مجال من مجالات المخاطر في اتباع أفضل الممارسات المتاحة والالتزام بمتطلبات هيئة سوق المال؛ كمثال، تحديد أبعاد المخاطر المختلفة وحصرها ورصدها وإدارتها بهدف حماية قيم الأصول وتدفقات الدخل. علمًا بأن الشركة قادرة على تحقيق أقصى العائدات التي تهدف إلى تحسين عائد لمساهمي الشركة، مع الحفاظ على درجة التعرض للمخاطر في إطار معايير محددة.

إطار عمل إدارة المخاطر

مخاطر الخسارة هي نتيجة حتمية لأنشطة الأعمال التجارية لشركة مورغان ستانلي السعودية، وتعتبر إدارة المخاطر الفعالة أمرًا حيويًا لنجاح الشركة. يعمل إطار عمل إدارة المخاطر بمجموعة مورغان ستانلي والشركة بشكل متوافق. يرد في التوضيح (1) بيان العناصر الرئيسية لإطار عمل إدارة المخاطر في الشركة، والتي تتماشى مع مثيلاتها في مجموعة مورغان ستانلي.

التوضيح 1: إطار عمل إدارة المخاطر



استراتيجية المخاطر وتقبلها

يمثل إطار تقبل المخاطر بالشركة مستوى ونوع الخطر الكلي الذي تستعد الشركة أن تتحملة من أجل تنفيذ استراتيجية عملها وحماية رأس مالها وموارده السيولة الخاصة بها.

ويمكن تلخيص تقبل الشركة للمخاطر من خلال الأبعاد التالية (على سبيل المثال لا الحصر):

- الأرباح المعرضة للخطر - تهدف الشركة إلى تقديم نموذج أعمال مستدام يحقق حضوراً إستراتيجياً لأعمالها الأساسية، بما يستهدف الأرباح الثابتة، وتراكم الأرباح مما يسمح بتحقيق زيادات على رأس المال وكفاءة الإنفاق.
- أهداف رأس المال - الحفاظ على رأس المال كاف بما يتجاوز الحد الأدنى الداخلي المحدد للشركة.
- تحمل المخاطر - خسائر المخاطر التشغيلية
- الأهداف غير المالية كالامتثال للمتطلبات التنظيمية وما إلى ذلك.

بالإضافة إلى ذلك، يتضمن بيان تقبل المخاطر النوعية غير مختلف أنواع المخاطر مثل مخاطر السمعة والسلوك.

يهدف مستوى تقبل الشركة للمخاطر النوعية والبيانات التي تصدرها بشأن مستوى تحملها للمخاطر وحدود المخاطر الكمية جميعها إلى ضمان تنفيذ أعمال الشركة بما يتماشى مع قابلية تحمل المخاطر المعتمدة من قبل مجلس إدارة الشركة وكذلك حماية سمعة الشركة في ظل البيئات العادية والمجهد.

يتولى مجلس الإدارة مسؤولية الإشراف على القابلية العامة لتحمل الشركة للمخاطر. تُعرف قابلية تحمل المخاطر بحجم المخاطر التي تستعد الشركة لتحملها لتحقيق إستراتيجيتها والعوائد للمساهمين مع تحصين نفسها من المصادر الرئيسية للمخاطر مثل تقلب الأرباح والإعسار المالي وغيرها من المخاطر غير المالية مثل السمعة وحوكمة الشركات. المراجعة السنوية لبيان تقبل الشركة للمخاطر تأخذ في الاعتبار أي مخاطر جديدة تُحدّد من خلال عملية تحديد المخاطر نتيجة للتغيرات في استراتيجية أعمال الشركة وأي تغييرات في تقبل المخاطر الناشئة عن التغيرات في ظروف السوق.

يتمثل حجر الزاوية في تقبل الشركة للمخاطر في تنفيذ استراتيجية الأعمال من خلال أخذ المخاطرة الاحترازية والتي بدورها تحمي قاعدة رأس مال الشركة وحق امتيازها. تفر مجموعة مورغان ستانلي بأن بعض المخاطر، مثل المخاطر المرتبطة بالسوق والائتمان والسيولة والأرباح متصلة في أعمالها، ويتم تحملها في سبيل توليد عوائد إيجابية مناسبة معدلة حسب المخاطر، لمساهمتها. تنشأ المخاطر التشغيلية المتعلقة بالسمعة والسلوك في المقام الأول في إطار توفير الخدمات ومباشرة العمليات التجارية. ولا تُقدّم الشركة على تنفيذ معاملات أو ممارسات تجارية، أو الارتباط مع عملاء أو أطراف مقابلة، إذا كان من المحتمل أن ينتج عن ذلك مخاطر جسيمة فيما يخص حقوق الامتياز والذي من شأنه أن يعرض سمعة الشركة للخطر.

تُعرف الأرباح المعرضة للخطر بأنها تهدف إلى تقديم نموذج أعمال مستدام يحقق حضوراً إستراتيجياً لأعمالها/بلدانها الأساسية، بما يستهدف الأرباح الثابتة، وتراكم الأرباح مما يسمح بتحقيق زيادات على رأس المال وتحقيق كفاءة الإنفاق.

تماشياً مع مجموعة مورغان ستانلي، عرّفت الشركة مخاطر السلوك بالمخاطر ذات الآثار السلبية على العملاء أو الأسواق أو سمعة الشركة نتيجة لسلوك الشركة و/أو موظفيها. يشمل السلوك التصرفات المتعمدة وغير المتعمدة على حد سواء.

تصف مخاطر السمعة، التي يُشار إليها أحياناً بمخاطر حق الامتياز، المخاطر المحتملة المرتبطة بطريقة تنفيذ مجموعة مورغان ستانلي والشركة لأعمالها، وأيضاً، بتصورات الأطراف الخارجية عن المجموعة والشركة بما في ذلك أصحاب حقوق الملكية والعملاء والجهات التنظيمية والعامة. وفقاً لمجموعة مورغان ستانلي، لا تقبل الشركة مخاطر السلوك أو السمعة. ومع ذلك، تفر الشركة بأن مخاطر السلوك أو مخاطر السمعة أمر لا بد منه في ممارسة الأعمال ومن ثم لا يمكن التخلص منها بالكامل.

ثقافة المخاطر

تترسخ ثقافة المخاطر الخاصة بمجموعة مورغان ستانلي في خمس مبادئ رئيسية هي: النزاهة والشمولية والاستقلالية والمساءلة والشفافية. تُنفذ هذه الثقافة من خلال إطار إدارة المخاطر المؤسسية الخاص بالشركة والعديد من خطوط الدفاع.

هذا وتبني الشركة ثقافة مخاطر سليمة تُشجع على الحوار المفتوح والتحدي الفعال وتصعيد المخاطر والإبلاغ عنها إلى الإدارة العليا ومجلس إدارة الشركة والهيئة التنظيمية إلى جانب الإفصاحات الخارجية عن المسائل المتعلقة بالمخاطر. عملية تطوير ثقافة مخاطر الشركة هي عملية مستمرة وقائمة على التزام الشركة المتمثل في "اتخاذ الإجراءات الصحيحة" وقيمتها المتمثلة في أن إدارة المخاطر هي مسؤولية كل موظف.

يتولى مجلس إدارة الشركة المسؤولية الكاملة عن ترسيخ ثقافة المخاطر وضمان وجود إطار عمل فعال ومناسب لإدارة المخاطر. يعتبر بيان الشركة لقابلية تحمل المخاطر جزءاً لا يتجزأ من ثقافة المخاطر الخاصة بمجموعة مورغان ستانلي ويرتبط بخطتها الاستراتيجية والرأسمالية والمالية قصيرة الأجل وطويلة الأجل، فضلاً عن برامج التعويضات.

تتولى إدارتي الامتثال في أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا والشركة مسؤولية الترويج لثقافة امتثال قوية وتحديد نموذج تشغيلي ووضع معايير لإدارة مخاطر الامتثال، فضلاً عن تقييم مخاطر الالتزام والتخفيف من شدتها وإعداد التقارير بشأنها والحفاظ على برنامج قائم على المخاطر لمراقبة إدارة مخاطر الامتثال واختبارها من قبل خط الدفاع الأول خلال الشركة. تزويد الإدارة والموظفين بالمشورة والإرشادات (بما في ذلك السياسات وحيثما كان ذلك مناسب، الإجراءات) وكذلك التدريب المتعلق بتطبيق القوانين واللوائح والسياسات المتعلقة بمسؤولياتهم وإدارة إطار إعداد تقارير مخاطر الامتثال على مستوى الشركة ومراجعة المنتجات والأنشطة التجارية الجديدة ودعم وتسهيل إطار العمل لإدارة الاتصالات المهمة مع الجهات التنظيمية والعلاقات التنظيمية. يعزز ذلك قواعد السلوك التي تحدد المعايير العالية للسلوك الأخلاقي المتوقع من جميع الموظفين.

تتولى إدارة الامتثال في أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا أيضاً مسؤولية وضع إطار شامل لمخاطر السلوك وتطويره وحمل المسؤوليات المتعلقة بالامتثال المنصوص عليها في [ملحق سياسة إدارة مخاطر السلوك الخاصة بأوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا ومجموعة مورغان ستانلي العالمية](#)، المكمل لسياسة إدارة مخاطر السلوك العالمية. تضع [إجراءات خرق قواعد السلوك الخاصة بأوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا](#) إجراءات ترمي إلى تحديد حوادث السلوك الجوهرية وتصعيدها والتحقق فيها والإبلاغ عنها وكذلك الإبلاغ عن المخاوف التي تم تصعيدها ومعالجتها.

سياسات المخاطر وعملياتها

لدى مجموعة مورغان ستانلي عدد من السياسات والعمليات الراسخة التي تحدد المعايير التي تحكم تحديد أنواع المخاطر المختلفة التي تنطوي عليها أنشطة أعمالها وتقييمها ومراقبتها وإدارتها والتخفيف من حدتها. وقد تم تنفيذ سياسات إدارة مخاطر محددة للتعامل مع متطلبات الأعمال المحلية والتنظيمية عندما يستلزم ذلك. توضح استراتيجية مخاطر الشركة من خلال سياسات إدارة مخاطر المجموعة مدعومةً بهيكل الحد المناسبة واختبارات الجهد. تقدم هذه السياسات، التي تتبناها الشركة، إطار عمل متكامل لإدارة المخاطر على مستوى المؤسسة في الشركة. إذا تعارضت سياسة إدارة المخاطر لدى المجموعة مع أي من القوانين واللوائح المحلية، فإن اللوائح المحلية تحل محل متطلبات السياسة الداخلية للمجموعة.

إطار عمل الرقابة

وفقاً لمجموعة مورغان ستانلي، تطبق الشركة إطار رقابة يتطابق مع نموذج "خطوط الدفاع الثلاثة". وتعتقد مجموعة مورغان ستانلي أن هذا الهيكل يرسم حدود مسؤوليات واضحة بين عناصر التحكم في المخاطر (الخط الأول - وحدة العمل ووظائف الدعم)، والإشراف والتحدي المستقل (الخط الثاني - إدارة المخاطر وإدارة الامتثال)، وضمان المراجعة (الخط الثالث - قسم التدقيق الداخلي).

تتحمل إدارة وحدة العمل المسؤولية والمساءلة بصفة رئيسية فيما يتعلق بإدارة جميع مخاطر وحدة العمل - بما في ذلك المخاطر السوقية والائتمانية والتشغيلية ومخاطر السيولة والتمويل. فهي تقوم بتنفيذ السياسة وتؤكد من الامتثال للقوانين والقواعد واللوائح المطبقة.

يقدم قسم الشؤون القانونية بالشركة مشورة قانونية وتنظيمية لحماية وضع الشركة المالي وسمعتها ولمساعدة أعمال الشركة وعملياتها في إدراك المخاطر القانونية والامتثال للقوانين واللوائح المتعلقة بالخدمات المالية ذات الصلة وسياسات مجموعة مورغان ستانلي ومعاييرها.

يتم توفير الرقابة والتحدي المستقل في الخط الثاني من خلال قسم المخاطر في أوروبا والشرق الأوسط وإفريقيا وإدارة الامتثال في أوروبا والشرق الأوسط وإفريقيا.

تعمل إدارة المخاطر المستقلة على تحديد المخاطر وتقييمها ورصدها والسيطرة عليها، بالإضافة إلى حوكمة الأنشطة التي تُنفذها وحدات العمل والرقابة عليها. وتشمل إدارة المخاطر المستقلة، على سبيل المثال، المهام التي يؤديها قسم المخاطر في أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا وإدارة الامتثال في أوروبا والشرق الأوسط وإفريقيا، والإدارة العالمية للجرائم المالية في أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا.

يتولى مدير إدارة المخاطر في أوروبا والشرق الأوسط وإفريقيا الإشراف على قسم المخاطر في أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا. ويعتبر قسم المخاطر في أوروبا والشرق الأوسط وإفريقيا مستقلاً عن وحدات الأعمال ووظائف الدعم، ويساعد الإدارة العليا ولجنة المخاطر في أوروبا والشرق الأوسط وإفريقيا في رصد المخاطر وإدارتها من خلال عدد من عمليات الرقابة.

يدير إدارة الامتثال في أوروبا والشرق الأوسط وإفريقيا رئيس إدارة الامتثال في أوروبا والشرق الأوسط وإفريقيا الذي يتبع في نهاية المطاف رئيس الشؤون القانونية في المجموعة. تحتفظ إدارة الامتثال في أوروبا والشرق الأوسط وإفريقيا ببرنامج مستقل لإدارة مخاطر الامتثال على مستوى المؤسسة، تكون بموجبه الإدارة المذكورة مسؤولة عن الترويج لثقافة امتثال قوية.

يمثل قسم التدقيق الداخلي خط الدفاع الثالث وهو مصدر ضمان مستقل لمجلس إدارة الشركة فيما يتعلق بالرقابة المالية والتشغيلية ورقابة الامتثال. يتبع قسم التدقيق الداخلي بالشركة لجنة التدقيق بالشركة وهو قسم مستقل عن وحدة تصريف الأعمال ومهام الدعم

والرقابة وإدارة المخاطر. يتحقق قسم التدقيق الداخلي بشكل مستقل من تنفيذ إطار عمل إدارة المخاطر على النحو المنشود وبأنه يعمل بفاعلية ويشمل ذلك التدقيق على مدى ملاءمة الإطار وعمليات الحوكمة المرتبطة به.

الحدود وتحمل المخاطر

يضع مجلس الإدارة السياسة العامة بدءًا من المستويات العليا من خلال تحديد استراتيجية أعمال الشركة وقابلية تحمل المخاطر وأطر كفاية رأس المال والسيولة. يُترجم ذلك إلى مجموعة شاملة من الحدود وأطر تحمل المخاطر للتأكد من ممارسة أعمال الشركة في حدود تلك القيود. بالإضافة إلى مخاطر الركيزة الأولى، تشمل المخاطر الأخرى التي تتم مراقبتها بانتظام مخاطر السلوك ومخاطر السمعة والأرباح المعرضة للمخاطر. تتم مراقبة الأداء في سبيل تحقيق هذه الأهداف والحدود والإبلاغ عنها إلى مجلس الإدارة بصورة سنوية. تتم مراجعة هذه الحدود وتنقيحها بصورة دورية، بحسب ما يكون مناسباً، ويراجعها مجلس الإدارة مرة واحدة على الأقل في السنة.

اختبار الجهد

يُعتبر اختبار الجهد واحدًا من أدوات إدارة المخاطر الأساسية الخاصة بالشركة وبمجموعة مورغان ستانلي المستخدمة في تحديد أثر أوجه الجهد الشديد على محافظها وقياسه. فهو يحدد عددًا من العمليات والقرارات ذات الصلة. كما يكمل مقاييس المخاطر الأخرى في الشركة من خلال توفير نهج واضح ومرن لقياس قدرة الشركة على تحمل العديد من السيناريوهات بدرجات متفاوتة من الشدة المرتبطة بظروف السوق الحالية والتوقعات المستقبلية. ويُستخدم اختبار الجهد تحديدًا للأغراض التالية:

- إدارة المخاطر: تحديد المخاطر أو مواطن الضعف وتقييمها وإدارتها
- تراكم المخاطر: تقييم حجم المخاطر المتراكمة فيما يتعلق بالخسائر في الصدمات العكسية
- تخطيط رأس المال والسيولة: اختبار خطط رأس المال والسيولة تحت الظروف المجهدة

تقارير المخاطر وتقييمها

يتم إضفاء الصفة الرسمية على إطار عمل رصد المخاطر وإعداد التقارير بشأنها أيضًا من أجل تقديم التحديثات في الوقت المناسب والتحديثات الدورية للإدارة العليا بشأن تعرض الشركة للمخاطر للإبلاغ عن إجراءات صنع القرار والحد من المخاطر.

يتم دعم قدرات الإبلاغ عن المخاطر من خلال بنية تحتية جيدة المراقبة، بما في ذلك أنظمة المخاطر في المكتب الأممي ونظم إدارة المخاطر في مجموعة مورغان ستانلي. تخضع بيانات المخاطر الرئيسية للعديد من تقييمات الرقابة بما في ذلك التقييمات الذاتية والتصديقات والتحقق من الصحة المستقلة والمراجعات واستعراضات التدقيق الداخلية.

حوكمة المخاطر

مجلس إدارة الشركة هو المسؤول عن فهم طبيعة ومستوى المخاطر التي تواجه الشركة ومدى ارتباط هذه المخاطر بمستويات رأس المال الكافية، كما أنه مسؤول عن الإشراف على استراتيجية الشركة ويحدد مدى تحمل الشركة للمخاطر الرئيسية التي يأتي بها تنفيذ الاستراتيجية أو من المرجح أن يأتي بها. بالإضافة إلى ذلك، يعتمد مجلس الإدارة حدود رأس المال الخاصة بالشركة.

قد كلف مجلس الإدارة لجنة التدقيق لتقديم العون والمشورة له فيما يتعلق بإفصاح الركيزة الثالثة وغيرها من الأمور. تشمل اللجان الأخرى التي تقدم العون لمجلس الإدارة، لجان الامتثال والتعيين والمكافآت. يبين التوضيح 2 تكوين المجلس ولجانه.

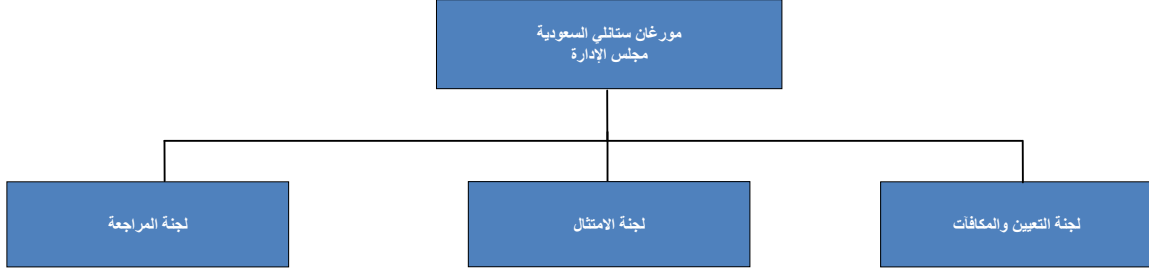
لجان مجلس إدارة الشركة

تم تعيين لجنة التدقيق من قبل مجلس إدارة الشركة لتقديم المساعدة والإرشادات لمجلس إدارة الشركة في رصد: (1) التقرير المالي. (2) الضوابط الرقابية. (3) الإبلاغ التنظيمي. (4) التدقيق الداخلي. (5) المدققين الخارجيين.

تتبع لجنة الامتثال مجلس إدارة الشركة وتقدم له المشورة بشأن المسائل القانونية والامتثالية التي تؤثر على الشركة، بما في ذلك تصعيد قضايا الامتثال التنظيمية وتقديم تقييمات اللوائح الجديدة.

تقدم لجنة الترشيحات والمكافآت بيانات وتوصيات على أساس ربع سنوي إلى مجلس الإدارة فيما يتعلق بمسائل الموارد البشرية والمكافآت التي تؤثر على الشركة.

التوضيح 2: هيكل لجان مجلس إدارة مورغان ستانلي السعودية



7. المخاطر الائتمانية

المخاطر الائتمانية هي إحدى مخاطر الركيزة الأولى الرئيسية التي تواجه الشركة. تُشير المخاطر الائتمانية والأطراف المقابلة إلى مخاطر الخسائر الناجمة عن عدم وفاء مقترض أو طرف مقابل أو صاحب إصدار بالتزاماته المالية. ويمكن تصنيف المخاطر الائتمانية التي تواجه الشركة على النحو التالي:

- مخاطر الودائع لدى المصارف.
- مخاطر الذمم المدينة للشركة وبين الشركات.

إدارة المخاطر الائتمانية

يتم إدارة التعرض للمخاطر الائتمانية على أساس عالمي، مع مراعاة كل كيان اعتباري مهم داخل مجموعة مورغان ستانلي. تحدد سياسات وإجراءات إدارة المخاطر الائتمانية إطار تحديد المخاطر الائتمانية وقياسها ورصدها ومراقبتها، مع ضمان الشفافية بشأن المخاطر الائتمانية الجوهرية والالتزام بالحدود المقررة وتصعيد تركيزات المخاطر إلى موظفي الإدارة العليا المختصين.

متطلبات رأس المال للمخاطر الائتمانية ومخاطر ائتمان الطرف المقابل

يُميز الإطار التنظيمي بين متطلبات رأس المال للمخاطر الائتمانية ومخاطر ائتمان الطرف المقابل. يعكس عنصر رأس مال المخاطر الائتمانية متطلبات رأس المال التي تعزى إلى مخاطر الخسائر الناشئة عن عدم وفاء المقترض بالتزاماته والمتعلقة بالاستثمارات التي تتم في الدفاتر غير التجارية مثل القروض والأوراق المالية الأخرى التي تحتفظ بها الشركة حتى تاريخ الاستحقاق دون أي نية للتداول. ينشأ التعرض لمخاطر ائتمان الطرف المقابل عن مخاطر عدم قدرة الأطراف المقابلة على الوفاء بالتزامات السداد بموجب عقود المنتجات المتداولة. يرجع التمييز بين التعرض للمخاطر الائتمانية ومخاطر ائتمان الطرف المقابل إلى الطبيعة الثنائية للمخاطر المتعلقة بالتعرض لمخاطر ائتمان الطرف المقابل.

تستخدم الشركة النهج القياسي المنصوص عليه بموجب متطلبات الركيزة الأولى من القواعد في حساب رأس المال التنظيمي للمخاطر الائتمانية.

- تشكل متطلبات رأس المال للأوضاع المتعلقة بالأنشطة غير التجارية نسبةً صافيةً أقل من 14٪ من الأصول المرجحة بالمخاطر الخاصة بالشركة. ويتم إسناد كل تعرض لنشاط غير تجاري لمجموعة من فئات التعرض التي تحددها القواعد.

- تستخدم الشركة التصنيفات الائتمانية لتحديد مستوى جودة الائتمان المطابق لنوع المخاطر. تستخدم الشركة جداول مستويات التوافق التي توفرها هيئة سوق المال لتحديد التصنيفات الائتمانية الخاصة بالوكالة ومستويات مقاييس جودة الائتمان. انظر الجدولان 1-7 و 1-7(ب) أدناه:

الجدول 1-7(أ) التصنيفات طويلة الأجل للأطراف المقابلة

6	5	4	3	2	1	درجة جودة الائتمان
CCC+ فما دون	B إلى B-	BB إلى BB-	BBB إلى BBB-	A إلى A-	AAA إلى AA-	ستاندر أند بورز
CCC+ فما دون	B إلى B-	BB إلى BB-	BBB إلى BBB-	A إلى A-	AAA إلى AA-	فيتش
Caa1 فما دون	B1 إلى B3	Ba1 إلى Ba3	Baa1 إلى Baa3	A1 إلى A3	Aaa إلى Aa3	موديز
C فأعلى	B	BB	BBB	AA إلى A	AAA	كابيتال إنتلجنس

الجدول 1-7(ب) التصنيفات قصيرة الأجل للأطراف المقابلة

4	3	2	1	درجة جودة الائتمان
A-3 أقل من	A-3	A-2	A-1، A-1+	ستاندر أند بورز
F3 أقل من	F3	F2	F1، F1+	فيتش
ليس مصنفاً على أنه ممتاز	P-3	P-2	P-1	موديز
A3 أقل من	A3	A2	A1	كابيتال إنتلجنس

التصنيف الائتماني

عند تحديد ترجيحات المخاطر لحالة تعرض للمخاطر، تستخدم الشركة التصنيف الائتماني المحدد من قبل هيئة سوق المال بصورة متسقة ومستمرة. عند استخدام تصنيف ائتماني لتحديد ترجيح مخاطر التعرض، يتم تعيين ترجيح المخاطر فيما يتعلق بمستوى جودة الائتمان الخاص بالتعرض للمخاطر وفقاً لقواعد استخدام التصنيف الائتماني.

إفصاحات المخاطر الائتمانية

المطالبات المتأخرة

في الشركة، تكون كافة الفواتير مستحقة لدى إصدارها. نظراً لطبيعة أعمال الشركة وطبيعة المشروعات طويلة الأجل، تختلف تواريخ استحقاق الدفع تبعاً للمشروعات المختلفة. مع ذلك، بصفة ما يلي أحد سياسات الشركة، فإنها تأخذ بعين الاعتبار لتوفير كل من:

- مخصصات كاملة لفواتير الرسوم والعمولات التي مضى على تاريخ استحقاقها أكثر من 180 يوماً. قد يتم وضع المخصصات قبل 180 يوماً حيث تحدد وحدات الأعمال القضايا المتعلقة بالتحصيل في مرحلة مبكرة.
- تستند مخصصات المصاريف الاستشارية التي لم تصدر بها فواتير إلى مرحلة الصفقة في المشاريع:
 - نشطة - مخصصات لنسبة 50% من المصاريف
 - معلنة - مخصصات لنسبة 0% من المصاريف
 - ناجحة - (باستثناء مبالغ الفواتير الزائدة) - مخصصات لنسبة 0% من المصاريف
 - غير ناجحة - مخصصات لنسبة 100% من المصاريف
 - معلق - مخصصات لنسبة 100% من المصاريف

الأدوات المالية

تشمل الأصول والالتزامات المالية الودائع النقدية والودائع تحت الطلب، والذمم المدينة التجارية والذمم المدينة الأخرى، والذمم الدائنة التجارية والذمم الدائنة الأخرى. وتُقاس هذه الأدوات بالقيمة العادلة عند إدراجها، ثم بعدها بالتكاليف المستهلكة مخصوماً منها الخسارة الائتمانية المتوقعة. يتم إثبات الفائدة في قائمة الدخل تحت بند "إيرادات الفائدة" أو "مصروف الفائدة" باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي كما هو موضح أدناه.

طريقة معدل الفائدة الفعلي، هي طريقة لاحتساب التكلفة المستهلكة للأداة مالية وتوزيع إيرادات الفائدة أو مصروف الفائدة على العمر المتوقع للأداة المالية. "معدل الفائدة الفعلي" هو المعدل الذي يقوم بالتحديد، بتخفيض مدفوعات ومقبوضات التدفقات النقدية المقدرة من خلال العمر المتوقع للأداة المالية إلى القيمة الدفترية للأداة المالية. يُطبق معدل الفائدة الفعلي عند الإثبات الأولي للأداة المالية.

انخفاض قيمة الأدوات المالية

تعترف الشركة بمخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة لأصولها المالية المقاسة بالتكلفة المستهلكة.

قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة

بالنسبة للأصول المالية، تمثل الخسارة الائتمانية المتوقعة القيمة الحالية للعجز النقدي (أي الفارق بين التدفقات النقدية التعاقدية والتدفقات النقدية المتوقعة) على مدى العمر المتوقع للأداة المالية بعد خصم معدل الفائدة الفعلي للأصل. عندما يكون هناك عجز ائتماني في الأصل المالي في تاريخ التقرير، يتم قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة على أنها الفارق بين القيمة الدفترية الإجمالية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المخصومة بمعدل الفائدة الفعلي الأصلي.

حساب الخسارة الائتمانية المتوقعة

تعادل الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهرًا المبلغ المُحتسب على مدى الاثني عشر شهرًا المقبلة نتيجة احتمالية حدوث التعثر في السداد على أساس ربع سنوي مضروبًا في معدل الخسارة عند التعثر في السداد وقيمة التعرض للتعثر في السداد، مع خصم هذه الخسائر المتوقعة وفق معدل العائد الفعلي. تُحتسب الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر باستخدام القيمة الحالية المخفضة لمجموع احتمالية حدوث التعثر في السداد على أساس ربع سنوي مضروبة في معدل الخسارة عند التعثر في السداد وقيمة التعرض للتعثر في السداد، على مدى كامل العمر المتبقي للأداة.

تُحتسب الخسارة الائتمانية المتوقعة على بعض الذمم المدينة التجارية باستخدام نهج "المصروفة" الذي يعكس التاريخ السابق للخسائر الائتمانية على هذه الأصول المالية، مع تطبيق مستويات مختلفة من المخصصات على أساس أعمار الذمم المدينة. بدلاً من ذلك، إذا لم يكن هناك تاريخ من الخسائر الائتمانية، وكان من المتوقع أن يستمر ذلك في المستقبل لأسباب هيكلية أو لأسباب أخرى، مثل الضمانات الإضافية أو التحسينات الائتمانية الأخرى، يتقرر أن الخسارة الائتمانية المتوقعة للأداة المالية غير جوهرية بدرجة كبيرة، وقد لا يكون من الضروري الاعتراف بالخسارة الائتمانية المتوقعة.

الأدوات المالية منخفضة الائتمان

عند تقييم انخفاض في قيمة الأدوات المالية وفقاً لنموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة، تحدد الشركة الأدوات المالية ذات العجز الائتماني وفقاً لسياسات وإجراءات إدارة المخاطر الائتمانية في مجموعة مورغان ستانلي. يكون هناك عجز ائتماني في الأداة المالية عندما يكون هناك احتمال، بناءً على المعلومات والأحداث الحالية، لعدم قدرة الشركة على تحصيل جميع الدفعات المجدولة للمبلغ الأساسي أو الفائدة في تاريخ استحقاقها وفقاً لشروط الاتفاق التعاقدية.

شطب الديون

تشطب الذمم المدينة التجارية وغيرها (إما جزئياً أو كلياً) عندما تُعتبر غير قابلة للتحويل، وهذا يحدث عادة عند استنفاد جميع الوسائل التجارية المعقولة لاسترداد الذمم المدينة. يستند هذا القرار على وجود مؤشر بأن الطرف المقابل لم يعد قادراً على سداد الالتزام أو بأن عوائد بيع الضمان لن تكون كافية لسداد الذمة المدينة. يجري الشطب جزئياً عندما يكون جزء من الذمم المدينة غير قابل للتحويل. مع ذلك، يمكن أن تخضع الأصول المالية المشطوبة لإجراءات التنفيذ لاسترداد المبالغ المستحقة. إذا كان المبلغ الذي سيُشطب أكبر من مخصص الخسارة التراكمي، يدرج الفارق بشكل مباشر في قائمة الدخل ولا يُقيد في حساب مخصص الخسارة. أي مبالغ تسترد لاحقاً تقيد في قائمة الدخل.

انخفاض قيمة الأصول غير المالية

تُراجع الأصول غير المالية الخاضعة للإهلاك أو الإطفاء لتقيد انخفاض في قيمتها عندما تشير الأحداث أو التغيرات في الظروف إلى أن المبلغ المقيد قد لا يكون قابلاً للتحويل. يقيد انخفاض القيمة بالمبلغ الذي تتجاوز به القيمة المقيدة للأصل المبلغ القابل للتحويل. المبلغ القابل للتحويل هو القيمة العادلة للأصل ناقص تكاليف البيع أو قيمته في الاستخدام، أيهما أعلى. لأغراض تقييم انخفاض القيمة، تجمع الأصول في أدنى مستوى يوجد فيه تدفقات نقدية قابلة للتحديد بصورة منفصلة (وحدات توليد النقد). يُقيد انخفاض القيمة في قائمة

الدخل تحت بند "مصارييف أخرى" ويدرج مقابل القيمة الدفترية للأصل المعني في قائمة المركز المالي. تراجع الأصول غير المالية التي انخفضت قيمتها، باستثناء الشهرة التجارية، للتأكد من احتمال عكس الانخفاض في القيمة في نهاية كل فترة تقرير مالي.

التعرض لمخاطر الائتمان

يُحدد وزن نسبي لتعرض الشركة لمخاطر البنوك المحلية وغيرها من الشركات التابعة لمورغان ستانلي وفقاً للجدول 2-7 أدناه.

الجدول 2-7: فئات التعرض للمخاطر وأوزان المخاطر

درجة جودة الائتمان	1	2	3	4	5	6 وغير مصنف
ترجيحات المخاطر	20%	50%	100%	100%	100%	150%

لا يوجد تصنيف ائتماني متاح لتعرض الشركة للمؤسسات والأصول الأخرى، ومن ثم تم تعيين ترجيح مخاطر بنسبة 714٪. يُرجى الرجوع إلى الملحق الثاني للاطلاع على ملخص ترجيحات المخاطر لتعرضات الأنشطة غير التجارية.

متطلبات حالات التعرض الكبيرة

تتبع الشركة إجراءات إدارية ومحاسبية سليمة وإجراءات رقابة داخلية كافية لتسجيل جميع حالات التعرض الجوهرية. تتبع الشركة القواعد الاحترازية التي تضمن من خلالها عدم تجاوز تعرض الشركة لطرف مقابل واحد أو مجموعة من الأطراف المقابلة المرتبطة بنسبة 25% من قاعدة رأس مالها.

لا تملك الشركة مبالغ تعرض جوهرية في دفترها التجاري كما في 31 ديسمبر 2019. تملك الشركة مبلغ تعرض كبير واحد فقط في الأنشطة غير التجارية التي تتعلق بالأموال المودعة لدى أحد البنوك المحلية وتعتبر معفاة وفقاً لقواعد الكفاية المالية الصادرة عن هيئة سوق المال. يتم الإفصاح أدناه عن الحد الأقصى للتعرض للمخاطر الائتمانية ("إجمالي التعرض للمخاطر الائتمانية") للشركة كما في 31 ديسمبر 2019، بناءً على المبالغ المدرجة للأصول المالية والحد الأقصى للمبلغ الذي يمكن أن تضطر الشركة إلى دفعه فيما يتعلق بالأدوات المالية غير المدرجة والتي تعتقد الشركة أنها عرضة للمخاطر الائتمانية. لم تبرم الشركة أي اتفاقيات لإدارة تعرضها للمخاطر الائتمانية. بالإضافة إلى ذلك، لا يوجد لدى الشركة أي تعرض كبير ناشئ عن عناصر غير معترف بها في قائمة المركز المالي.

يبين الجدول 3-7 أدناه إجمالي التعرض للمخاطر الائتمانية مصنفاً حسب الأنواع الرئيسية للتعرض لمخاطر الائتمان:

الجدول 3-7: إجمالي التعرض للمخاطر الائتمانية

2018	2019	ألف ريال سعودي
		إجمالي التعرض للمخاطر الائتمانية بحسب الأنواع الرئيسية
		أنماط التعرض للخسارة
230,927	273,054	الأشخاص والمصارف المرخص لهم
2,525	1,797	الشركات
24,383	28,437	أصول أخرى
257,835	303,288	المجموع

التوزيع الجغرافي للمخاطر الائتمانية

تمارس الشركة أعمالها في المملكة العربية السعودية فقط وليست لديها أي محفظة استثمارية خارج المملكة. لكن هناك بعض الذمم المدينة المتعلقة برسوم مجموعة مورغان ستانلي. يشمل التعرض للمخاطر الائتمانية بصفة رئيسية الذمم المدينة المتداخلة خلال الشركة والودائع لدى المصارف المحلية والذمم المدينة من الشركات. يبين الجدول 4-7 أدناه تفصيلاً للمخاطر الائتمانية حسب المنطقة الجغرافية:

الجدول 4-7: التعرض للمخاطر الائتمانية

		المنطقة الجغرافية			ألف ريال سعودي
2018	2019	اليابان	المملكة المتحدة	المملكة العربية السعودية	المحفظة
8	8	-	-	8	نقد في الصندوق/عهدا المصاريف الثرية
227,208	265,875	-	-	265,875	ودائع/ حسابات جارية لدى البنوك المحلية
3,719	7,179	1	7,178	-	المستحقات من الأشخاص والمصارف المرخص لهم
2,525	1,797	-	-	1,797	المستحقات من الشركات
2,432	2,200	-	-	2,200	النفقات المدفوعة مسبقاً والدخل المستحق
19,852	19,399	-	-	19,399	أصول متداولة أخرى
2,091	6,830	-	-	6,830	الأصول الثابتة الملموسة
257,835	303,288	1	7,178	296,109	المجموع

يبين الجدول 5-7 تفاصيل الأصول والالتزامات حسب الاستحقاق التعاقدية:

الجدول 5-7: تفصيل الاستحقاقات التعاقدية المتبقية
ألف ريال سعودي

2018	2019	أكثر من 12 شهراً	أقل من 12 شهراً	المحفظة
8	8	-	8	نقد في الصندوق/عهدا المصاريف الثرية
227,208	265,875	-	265,875	ودائع/ حسابات جارية لدى البنوك المحلية
3,719	7,179	-	7,179	المستحقات من الأشخاص والمصارف المرخص لهم
2,525	1,797	-	1,797	المستحقات من الشركات
2,432	2,200	-	2,200	النفقات المدفوعة مسبقاً والدخل المستحق
19,852	19,399	-	19,399	أصول متداولة أخرى
2,091	6,830	6,830	-	الأصول الثابتة الملموسة
-	80	80	-	الشهرة والأصول غير الملموسة
3,308	3,491	3,491	-	أصول ضريبية مؤجلة
261,143	306,859	10,401	296,458	إجمالي الأصول
(7,992)	(36,971)	(2,711)	(34,260)	ذمم دائنة تجارية ومن العملاء
(9,982)	(11,992)	(511)	(11,481)	مصاريف متكبدة وإيرادات مؤجلة
(1,432)	(1,305)	-	(1,305)	الزكاة وضريبة الدخل
(122)	(138)	-	(138)	الالتزامات الأخرى المتداولة
(5,925)	(7,790)	(7,790)	-	مكافأة نهاية الخدمة للموظفين
(25,452)	(58,196)	11,012	(47,184)	إجمالي الالتزامات
235,691	248,663	(611)	249,274	الصافي

مقدار التعرض لانخفاض القيمة

لا تقوم الشركة بأي استثمارات عقارية، ويُضاف التعرض لانخفاض القيمة المتعلق بالذمم المدينة بدلاً من النفقات العامة إلى المشروعات وتكون واجبة السداد من قبل العملاء. بلغ التعرض لانخفاض القيمة في الشركة الذي له مخصص كامل ويتعلق بمخصص ذمم مدينة مشكوك في تحصيلها 38,695 ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2019 (2018: 7,439 ريال سعودي).

يبين الجدول 6-7 أدناه تفاصيل حركة مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019 و31 ديسمبر 2018:

الجدول 6-7: الذمم المدينة المشكوك في تحصيلها	
ألف ريال سعودي	
2018	2019
(559)	(7)
559	0
(7)	(32)
(7)	(39)

الحماية من المخاطر الائتمانية

يبين الجدولان التاليان أدناه "التصنيفات قصيرة الأجل للأطراف المقابلة" و"تخفيف التعرض للمخاطر الائتمانية" بتفصيل مبالغ التعرض قبل وبعد الحماية من المخاطر الائتمانية المقترنة بكل درجة من درجات جودة الائتمان بخصوص الأنشطة غير التجارية، فضلاً عن مبالغ التعرض التي يتم خصمها من رأس المال:

التصنيفات طويلة الأجل للأطراف المقابلة

ليس لدى الشركة أي تعرضات داخل أو خارج الميزانية على المدى الطويل.

التصنيفات قصيرة الأجل للأطراف المقابلة

الجدول 7-7: التصنيفات قصيرة الأجل للأطراف المقابلة

غير مصنف	4	3	2	1	درجة جودة الائتمان
غير مصنف	أقل من A-3	A-3	A-2	A-1، A-1+	ستاندر أند بورز
غير مصنف	أقل من F3	F3	F2	F1، F1+	فيتش
غير مصنف	ليس مصنفاً على أنه Prime	P-3	P-2	P-1	موديز
غير مصنف	أقل من A3	A3	A2	A1	كابيتال إنتليجنس

تعرض المركز المالي

ألف ريال سعودي	
-	**7,179
1,797	-
28,437	-
30,234	7,179

* الإيداع لدى المصرف السعودي المحلي

** الذمم المدينة بين الشركات (من مورغان ستانلي إنترناشيونال) - التصنيف A-2 حسب ستاندر أند بورز.

تخفيف المخاطر الائتمانية

يتشكل تعرض الشركة للمخاطر الائتمانية بصورة أساسية من الذمم المدينة بين الشركات والودائع لدى المصارف والذمم المدينة الناتجة من الرسوم والعمولات والتعويض عن نفقات المشروع. لا تغطي الضمانات أي من التعرضات، وذلك على النحو المبين بالتفصيل في الجدول 7-8 أدناه:

الجدول 7-8: تخفيف التعرض للمخاطر الائتمانية

2018		2019		ألف ريال سعودي		فئة التعرض
التعرضات بعد تخفيف المخاطر الائتمانية	التعرضات التي تغطيها الضمانات المؤهلة الأخرى	التعرضات التي تغطيها اتفاقية المعاوضة	التعرضات التي تغطيها الضمانات الاحتياطية المالية	التعرضات التي تغطيها الضمانات/المشتقات الائتمانية	التعرضات قبل تخفيف المخاطر الائتمانية	
230,927	273,054	-	-	-	273,054	الأشخاص والمصارف المرخص لهم
2,525	1,797	-	-	-	1,797	الشركات
24,383	28,437	-	-	-	28,437	أصول أخرى
257,835	303,288	-	-	-	303,288	إجمالي تعرضات المركز المالي

ودائع الشركة المصرفية هي لدى بنوك ذات سمعة جيدة، وبالتالي فإن المخاطر الائتمانية محدودة. المخاطر الائتمانية المتعلقة بالذمم المدينة بين الشركات ليست كبيرة وتتوزع على عدد من الأطراف المقابلة. بما أن الذمم المدينة من الأطراف المرتبطة هي من شركات تابعة مستقرة ماليًا، فإن الشركة لا تعتبر أن هناك أي مخاطر تنتج عن التخلف عن سداد الأرصدة المستحقة من الأطراف ذات العلاقة.

8. مخاطر السوق

تشير مخاطر السوق إلى المخاطر التي يؤدي فيها التغير في مستوى واحد أو أكثر من أسعار السوق أو معدلاته أو مؤشرات أو تقلباته الضمنية (تقلبات أسعار الأداة الأساسية المقترنة من أسعار الخيارات) أو ارتباطاته أو عوامل السوق الأخرى، مثل السيولة في السوق، إلى خسائر في مركز الشركة أو المحفظة التي تمتلكها.

تعد إدارة المخاطر السوقية الصحيحة جزءًا لا يتجزأ من ثقافة مجموعة مورغان ستانلي. تتحمل وحدات الأعمال ومكاتب التداول المتنوعة مسؤولية ضمان الشفافية بشأن مخاطر السوق الجوهرية، ومراقبة الامتثال للحدود المعمول بها، وتصعيد تركيزات المخاطر لموظفي الإدارة العليا المختصين.

هذا وتشمل مخاطر السوق عددًا من العوامل المختلفة من بينها مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر العملة ومخاطر أسهم الملكية. يمكن أن تخضع معاملة واحدة أو منتج مالي لأي عدد من هذه المخاطر.

مخاطر أسعار الفائدة هي حساسية المنتجات المالية للتغيرات في أسعار الفائدة. قد تنشأ مخاطر أسعار الفائدة من الاحتفاظ بالأصول والالتزامات - الحقيقية أو العينية - بتاريخ استحقاق أو تواريخ إعادة تسعير مختلفة، مما يسبب التعرض للتغيرات في مستوى معدلات الربح.

مخاطر العملة هي حساسية المنتجات المالية للتغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية الفورية. قد تتعرض قيمة محفظة الشركة التي تمتلك منتجات تستند إلى عدد من العملات لهذه المخاطر عند تحويلها إلى العملة الأساسية للمحفظة. تنشأ مخاطر العملات أو الصرف الأجنبي من المركز المفتوح، سواء الطويل أو القصير، في العملات الأجنبية، مما يسبب التعرض لتغير في سعر الصرف ذي الصلة. قد ينجم ذلك عن الاحتفاظ بالأصول بعملة واحدة ممولّة بواسطة التزام بعملة أخرى، أو عن تجارة العملات الأجنبية الفوري أو المستقبلي أو تبادل العملات أو عقد العملة المستقبلي أو خيار العملة والتي لا تتطابق مع عقد المقاصة.

مخاطر ملكية الأسهم هي حساسية المنتجات المالية للتغيرات في أسعار الأسهم. تنشأ مخاطر الأسهم عن الاحتفاظ بالمركز المفتوح، سواء الطويل أو القصير، في الأسهم أو الأدوات القائمة على الأسهم، وبالتالي التسبب في التعرض للتغير في سعر السوق الخاص بالأسهم أو الأدوات القائمة على الأسهم. قد ينشأ هذا التعرض عن الاحتفاظ بالأسهم الفعلية، أو مشتقات الأسهم، أو مراجعة المؤشر. بالإضافة إلى توقعات أداء الشركة، فإن أسعار الأسهم هي الأخرى حساسة للبيانات الاقتصادية العامة وتوقعات أداء القطاع.

يقتصر تعرض الشركة لمخاطر السوق على مخاطر الصرف الأجنبي. تستخدم الشركة إطار الركيزة الأولى المعتمد من هيئة سوق المال لحساب متطلبات رأس المال المتعلقة بمخاطر العملات استناداً إلى صافي المركز المفتوح المتعلق بالعملات. نظراً لأن الشركة محدودة التعرض خارج إطار عملات مجلس التعاون الخليجي التي من المتوقع أن تظل مرتبطة بالدولار الأمريكي، فإن مستويات التقلب ليست كبيرة.

الجدول 1-8: الأنشطة التجارية

مخاطر		التعرض		متطلبات رأس المال	
ألف ريال سعودي					
		2018	2019	2018	2019
الصرف الأجنبي		158	279	5,004	13,012

تراجع الشركة التعرض لمخاطر السوق على أساس دوري. يؤيد فريق التمويل في الشركة قياس مخاطر السوق، ويرصد التعرض ويُعد التقارير بشأنه لموظفي الإدارة العليا المختصين.

9. المخاطر التشغيلية

تُشير المخاطر التشغيلية إلى مخاطر التعرض للخسارة أو تضرر سمعة الشركة جراء عدم مناسبة العمليات والأنظمة المتبعة أو قصور أي منهما أو جراء أحداث بشرية أو أحداث خارجية (مثل الاحتيال والسرقة، ومخاطر الامتثال أو الهجمات الإلكترونية أو الأضرار التي تلحق بالأصول المادية). تُشير المخاطر التشغيلية إلى فئات حدوث المخاطر التالية بحسب ما هو مُحدد في معيار بازل المتعلقة برأس المال: الاحتيال الداخلي والاحتيال الخارجي وممارسات التوظيف والسلامة في مكان العمل؛ والعملاء، والمنتجات والممارسات التجارية؛ وتعطل الأعمال وفشل النظام؛ والضرر بالأصول المادية؛ والتنفيذ، والتسليم وإدارة العمليات.

قد يتم تحمل مخاطر تشغيلية على نطاق أنشطة الشركة بالكامل، بما في ذلك الأنشطة المولدة للدخل (مثل المبيعات والتداول) ووظائف مراقبة الدعم (مثل تكنولوجيا المعلومات ومعالجة التداولات) والوظائف القانونية ووظائف الامتثال.

تتعرض الشركة للمخاطر التشغيلية؛ بما في ذلك فشل أنظمة التشغيل أو الأمان أو خرقها أو تعطيلها بأي شكل آخر مما قد يؤثر سلباً على أعمالها أو سمعتها.

عند حساب متطلبات رأس المال الداخلي للشركة للمخاطر التشغيلية بموجب الركيزة الأولى، تطبق الشركة النموذج المحدد من قبل هيئة سوق المال التي تستخدم الحد الأقصى للمتطلبات الرأسمالية المحسوبة وفق منهجية المؤشر الأساسي ومنهجية الإنفاق.

إطار المخاطر التشغيلية

يستند إطار المخاطر التشغيلية للشركة إلى سياسة وإجراءات إدارة المخاطر التشغيلية لمجموعة مورغان سانلي التي يتم تجديدها سنوياً على الأقل وذلك لبيان التصميم والتنفيذ الحاليين لإطار إدارة المخاطر التشغيلية للشركة بشكل واضح.

تشمل العناصر الأساسية للإطار ما يلي: تحديد المخاطر؛ تحمل المخاطر؛ تقييم المخاطر؛ تحليل السيناريوهات وحوادث المخاطر التشغيلية؛ مقاييس المخاطر التشغيلية؛ معالجة المخاطر؛ قياس المخاطر والتحقق من صحة النموذج؛ الإبلاغ والتصعيد؛ والإدارة المتخصصة للمخاطر. تحدد الإجراءات الأساسية بالتفصيل، العمليات الرئيسية التي يركز عليها الإطار، وعلى وجه الخصوص: إجراءات مجموعة الحوادث الداخلية التي تشمل معايير الإبلاغ والتصعيد.

إدارة المخاطر والسيطرة عليها

تقر الشركة بأن المخاطر التشغيلية تبقى جزءاً متصلاً في منتجاتها، أنشطتها، عملياتها، وأنظمتها. بالتالي لا يمكن إلغاؤها بشكل كامل. تدير الشركة مخاطر التشغيلية ضمن الإطار العام للمخاطر.

تستخدم مجموعة متنوعة من عمليات التعامل مع المخاطر وإجراءات الحد منها لإدارة التعرض للمخاطر التشغيلية. يشمل ذلك تطبيق إطار إداري قوي، وإنشاء برنامج شامل لإدارة المخاطر والتأمين ضدها، بالإضافة إلى تبني مختلف أنواع أنشطة التخفيف وذلك نظراً لتوسع نطاق المخاطر التشغيلية وتنوعها.

تشمل الأمثلة على هذه الأنشطة تعزيز الدفاعات ضد الهجمات السيبرانية؛ واستخدام الاتفاقات والعقود القانونية لنقل التعرض للمخاطر التشغيلية والحد منها أو أيهما؛ بذل العناية الواجبة؛ وتنفيذ سياسات وإجراءات محسنة؛ والتحكم بمعالجة الإدارة الاستثنائية؛ والفصل بين المهام.

تعمل وحدات العمل ووظائف الدعم، بالتشاور مع فريق إدارة مخاطر مجموعة مورغان ستانلي، على تحديد جميع المخاطر التشغيلية الجوهرية واتخاذ القرار بشأن ما إذا كان يتعين استخدام الإجراءات المناسبة للتحكم بالمخاطر و/أو تخفيف حدتها أو قبول هذه المخاطر.

تماشياً مع قبولها للمخاطر، ووفقاً لمجموعة مورغان ستانلي، تستمر الشركة في تركيزها على أربعة مجالات لتحديد المخاطر التشغيلية وقياسها ومراقبتها والإبلاغ عنها، وهي بإيجاز: تحديد المخاطر التشغيلية الرئيسية؛ وإطار المخاطر التشغيلية؛ وإدارة المخاطر التشغيلية؛ ومعلومات إدارة المخاطر التشغيلية وتصعيدها.

تتوافق سياسات وإجراءات إدارة المخاطر التشغيلية للشركة مع سياسات وإجراءات إدارة المخاطر التشغيلية لمجموعة مورغان ستانلي وتشمل التصعيد إلى موظفي الإدارة العليا للملادين. يعد إشراف الإدارة العليا من ضمن المتطلبات الرئيسية لإثبات التزام الشركة بإدارة المخاطر. من أجل دعم كون الإشراف على عملية إدارة المخاطر إشرافاً مناسباً، فمن اللازم إنشاء تقارير دورية تتسم بالموضوعية والاستقلالية بشأن حالة المخاطر التشغيلية.

حيث تُعد تقارير رسمية ربع سنوية لاطلاع الإدارة المحلية ومجلس الإدارة على حالة المخاطر داخل الشركة. كما تقدم الشركة تقريراً حول مخاطرها التشغيلية إلى إدارة المخاطر التشغيلية في أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا التي تشرف على جميع المكاتب في أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا.

تحديد أكبر المخاطر التشغيلية لشركة مورغان ستانلي السعودية

قد وضعت الشركة إرشادات توجيهية والتي تم تصنيفها إلى عوامل رئيسية متسببة في وقوع المخاطر التشغيلية، بما في ذلك المخاطر المرتبطة بالعاملين، والمخاطر المرتبطة بالعمليات، والمخاطر المرتبطة بالأنظمة، والمخاطر المرتبطة بالأحداث الخارجية، وتدار المخاطر وفقاً لذلك.

راجعت الشركة أكبر المخاطر التشغيلية التي حددتها إدارة المخاطر التشغيلية في أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا، واعتمدت ما ينطبق منها على الشركة وحددتها استناداً إلى المعلومات التاريخية والمتاحة. تراجع الشركة عناصر بيانات المخاطر التشغيلية من أجل فهم المخاطر ضمن وحدات العمل ووظائف الدعم. تشمل هذه العناصر، على سبيل المثال لا الحصر، بيانات الخسائر الداخلية وخسائر الصناعة وتقارير التدقيق الداخلية والمراجعة التنظيمية والملاحظات والمبادرات الرئيسية للبنية التحتية. وأكبر المخاطر التشغيلية التي حُددت للشركة هي:

- تعطل الأعمال واستمراريتها
- ممارسات التوظيف
- أخطاء التقارير التنظيمية والمالية
- الهجمات السيبرانية
- أخطاء التداول الإلكتروني
- سلوك السوق ونزاهته وملاءمة العميل
- الجريمة المالية
- أخطاء المعاملات
- السرقة والاحتيال غير السيبرانيين
- التداول غير المصرح به
- تصميم المنتج والعناية الواجبة والإفصاح
- مخاطر الجهات الخارجية

تقييم رأس المال

الركيزة 1

تُحتسب حالياً متطلبات رأس المال للمخاطر التشغيلية بموجب المنهجية القائمة على الإنفاق حيث تُطبق رسوم رأس مال مخاطر بنسبة 25% على النفقات العامة للشركة. في 31 ديسمبر 2019، بلغ رأس مال الشركة وفقاً للمنهجية القائمة على الإنفاق 19,578,437 ريالاً سعودياً (2017: 12,899,977 ريال سعودي).

الركيزة 2

تدرك الشركة أن المنهجية القائمة على الإنفاق ليست مقياساً قانماً على المخاطر، وبالتالي تحدد أكبر المخاطر التشغيلية بناءً على المعلومات التاريخية والمتاحة. تحتفظ الشركة برأس مال كافٍ لتغطية متطلبات زيادة رأس المال بالإضافة إلى متطلبات الركيزة الأولى.

10. مخاطر السيولة

تُشير مخاطر السيولة إلى مخاطر عدم قدرة الشركة على تمويل عملياتها بسبب عدم قدرتها على الوصول إلى أسواق رأس المال أو صعوبة تسهيل أصولها. تشمل مخاطر السيولة قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها المالية دون التعرض لتعطل كبير في الأعمال أو لضرر كبير لسمعتها والذي قد يهدد قدرة الشركة على الاستمرار.

تسير الشركة على سياسة تتمثل في المحافظة على مستوى عالٍ من السيولة من خلال الإدارة النشطة والاحترازية للأصول والالتزامات. على الشركة التزامات ضئيلة مقارنة بإجمالي الأصول، تنحصر معظم الأصول على أصول عالية السيولة.

تراقب الشركة مخاطر السيولة من خلال إطار عمل خاص بسياسة إدارة مخاطر السيولة والتمويل والذي يعمل على:

- ضمان إدارة جوانب السيولة بالشركة والمحافظة عليها بشكل يتوافق مع بيان مخاطر الأصول بالشركة ومستوى تحملها للمخاطر.
- رسم معالم هيكل الحوكمة من أجل الإشراف على مخاطر السيولة من خلال تحديد أدوار مجلس الإدارة والإدارة العليا في عملية إدارة مخاطر السيولة.

إطار عمل السيولة التنظيمية

يحدد إطار عمل السيولة المطلوبة مبلغ السيولة التي يجب أن تحتفظ بها مجموعة مورغان ستانلي في البيئات العادية والمجهدة من أجل ضمان عدم تأثر وضعها المالي سلباً وسلامتها بشكل عام جراء العجز (الفعلي أو المتصور) عن الوفاء بالالتزامات المالية المستحقة لها في موعدها. يأخذ إطار عمل السيولة المطلوبة في الاعتبار متطلبات السيولة الأكثر تقييداً من أجل الوفاء بجميع القيود التنظيمية والداخلية على المستوى الموحد وعلى مستوى الكيان القانوني.

وفقاً للمادة 57 من القواعد الاحترازية، يجب على الشركة إدارة مخاطر السيولة وفقاً للأحكام الواردة في الفصل 18 والفصل 19 والملحق 8 من القواعد الاحترازية.

استراتيجية مخاطر التمويل والسيولة

يتمثل الهدف الرئيسي لأنشطة السيولة والتمويل بالشركة في ضمان توفير سيولة كافية في مجموعة كبيرة من البيئات السوقية والأوضاع المجهدة المحتملة. لضمان قدرة الشركة على تحمل ضغط السيولة ومواصلة تمويل أعمالها المستمرة والوفاء بالتزاماتها المالية بدون إصدار ديون غير مضمونة، فقد وضعت الشركة إطار عمل قوي لإدارة مخاطر السيولة ("إطار عمل إدارة مخاطر السيولة").

يقوم إطار إدارة مخاطر السيولة بالشركة على العناصر الرئيسية التالية التي عملت بها الشركة لضمان إدارة شؤونها المالية من باب تقليل مخاطر عرقلة الأعمال التجارية للشركة التي قد ينشأ عنها خلل في توافر موارد التمويل لها.

تقييم مخاطر السيولة: يتضمن التقييم العام لمخاطر السيولة لقسمين: المؤشرات المبكرة ونتائج اختبار جهد السيولة. قد تم وضع لوحة معلومات لتقييم مخاطر السيولة (يُشار إليها باسم "لوحة المعلومات") لرصد المخاطر العامة للسيولة بالشركة. مؤشرات البيئة التشغيلية هي معايير تساعد الإدارة على تحديد علامات الإنذار المبكر بشأن الجهد الناتج عن التغيرات في بيئة السوق وسلوك الأطراف المقابلة الذي قد يشير إلى مخاطر سيولة محتملة للشركة. تصنف مؤشرات البيئة التشغيلية إلى مؤشرات عادية ومرتفعة وعالية ودرجة.

تحمل المخاطر: حافظت الشركة على درجة منخفضة من تحمل مخاطر السيولة من أجل ضمان حفاظها على مستوى سيولة كافٍ لتغطية الالتزامات التعاقدية والحالات الطارئة في حالة جهد السيولة على مدار عام واحد.

تقارير مخاطر السيولة: يقوم فريق التمويل في الشركة بتجميع لوحة المعلومات التي تتضمن افتراضات اختبارات الجهد المحدثة ورفع التقارير إلى الرئيس التنفيذي ولجنة التدقيق بشكل نصف سنوي. يوافق مجلس الإدارة على سياسة مخاطر السيولة ولوحة المعلومات ويعتمدها بصورة سنوية.

اختبار الجهد

وضعت الشركة مجموعة من السيناريوهات والافتراضات بقصد استخدامها في قياس مخاطر السيولة على المدى القريب والبعيد. اختبارات الجهد هي عبارة عن عملية تطويرية تُراجع وتُفتح بمرور الوقت وتهدف إلى معرفة ما سيحدث في حالة حدوث تقلبات في الأسواق.

تستخدم الشركة نموذج تدفق نقدي مبسط لتقييم تعرضها لمخاطر السيولة ورفع التقارير بذلك بصفة دورية. يتضمن النموذج إيرادات ومصاريف متوسطة شهرية ستؤثر على التدفق النقدي خلال مدة زمنية بين 18 إلى 24 شهراً. كما يتضمن النموذج أي تدفقات خارجة محتملة غير متكررة في شهر معين (مثل دفعات الضرائب والمكافآت والإيجار). يُطبق جهد على الإيرادات وفقاً للسيناريوهات المذكورة في الجدول 9.2 من أجل معرفة وضع سيولة الشركة في كل سيناريو محدد.

إدارة التمويل

تدير الشركة تمويلها بطريقة تقلل من مخاطر عرقلة أعمال مجموعة مورغان ستانلي وعمليات الشركة. في حالة جهد السيولة، ستسعى مجموعة مورغان ستانلي لتوجيه الشركة إلى تنفيذ عملياتها بطريقة تضمن تسوية جميع التزاماتها تجاه دائنيها والمستحقة خلال هذه الفترة في موعد استحقاقها وتقديم دعم للشركة لهذا الغرض بالقدر اللازم.

في حال تصنيف أي سيناريو من سيناريوهات اختبارات الجهد الخاصة بتطلعات التدفقات النقدية بتصنيف عالي أو حرج في لوحة المعلومات، فسوف تقوم إدارة التمويل في الشركة بما يلي:

- تصعيد الأمر لفريق التمويل الإقليمي وإدارة المؤسسة المحلية وخزينة مجموعة مورغان ستانلي.
- سوف يقرر فريق التمويل الإقليمي وخزينة مجموعة مورغان ستانلي حسبما تُفضي إليه المناقشات ما إن كان يتعين اتخاذ التدابير اللازمة لضخ مزيد من السيولة بالشركة ومبلغ التمويل المطلوب والأطر الزمنية لتحقيق ذلك.
- الحصول على المشورة من المراجعين الخارجيين/مستشاري الضرائب المحليين/مستشاري القانون والامتثال بشأن أي من المتطلبات التنظيمية المحلية.
- إطلاع لجنة التدقيق بالشركة بالخطوات التي اتخذتها الإدارة لمعالجة حاجة الشركة إلى التمويل.
- تزويد مجلس الإدارة بالأسباب وراء تمويل سيولة الشركة والخيارات المتاحة لهذا التمويل من أجل اعتمادها.
- الحصول على تصديق من الجمعية العامة للشركة بمبلغ التمويل قبل اتخاذ خطوات أخرى.
- بعد موافقة الجمعية العمومية للشركة، سوف يكون هناك نقاش بين كل من خزينة مجموعة مورغان ستانلي وفريق التمويل الإقليمي بشأن خطوات الحصول على التمويل المطلوب الذي تمت الموافقة عليه.

تقييم مخاطر السيولة

يبين الجدول 1-10 لوحة المعلومات الخاصة بتقييم مخاطر السيولة التي تستعين بها الشركة لتقييم مخاطر السيولة لديها:

التصنيف	الجدول 1-10: معدل السيولة معدل السيولة* (بالمضاعفات)
عادي	< أو يساوي 2
مرتفع	< أو يساوي 1.5 ولكن أقل من 2
عالي	< أو يساوي 1 ولكن أقل من 1.5
حاد	> 1

*معدل السيولة: الأصول الحالية / الالتزامات الحالية

عرضت الشركة وضع قوي للسيولة في عام 2019. وكما في 31 ديسمبر 2019، بلغ معدل السيولة ستة أضعاف، (299,458,029 ريال سعودي / 50,406,840 ريال سعودي).

الوضع النقدي

يوضح الجدول 10-2 الوضع النقدي خلال الاستعراض الأخير. يقوم هذا السرد على سيناريوهات الجهد المطبقة على مدار فترة زمنية تبلغ 24 شهرًا:

التصنيف	الوضع النقدي*		الجدول 10-2: سيناريو الجهد ألف ريال سعودي سيناريو الجهد
	2018	2019	
عادي	284,701	281,513	خسارة 25% من العائد
عادي	218,417	204,152	خسارة 50% من العائد
عادي	81,574	89,198	خسارة 100% من العائد

*الوضع النقدي بختام فترة الأربع وعشرين شهرًا

المعيار:

- التصنيف العادي: تدفق مالي إيجابي في جميع سيناريوهات الجهد المنطوية على خسارة العائد
- التصنيف المرتفع: تدفق مالي سلبي متوقع في حال خسارة 100% من العائد
- التصنيف العالي: تدفق مالي سلبي في حال خسارة 50% من العائد.
- التصنيف الحاد: تدفق مالي سلبي في حال خسارة 25% من العائد

11. الملحق 1: متطلبات رأس المال

2019			فئة التعرض
متطلبات رأس المال	الأصول المرجحة بالمخاطر	التعرضات	ألف ريال سعودي
			المخاطر الائتمانية
7,646	54,611	273,054	الأشخاص والمصارف المرخص لهم
1,797	12,832	1,797	الشركات
23,183	165,597	28,437	أصول أخرى
32,626	233,040	303,288	إجمالي التعرضات داخل المركز المالي
0	0	0	متطلبات مخاطر التعرض المحظورة
32,626	233,040	303,288	إجمالي التعرضات للمخاطر الائتمانية
			مخاطر السوق
			مخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية
279	-	13,012	إجمالي التعرضات لمخاطر السوق
279	-	13,012	إجمالي التعرضات لمخاطر السوق
19,578			المخاطر التشغيلية
52,458			الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال
192,609			الفائض/ (العجز) في رأس المال
4.67			نسبة (مضاعف) إجمالي رأس المال

12. ملحق 2: ترجيحات المخاطر لتعرضات الأنشطة غير التجارية

ترجيحات المخاطر	الأشخاص والمصارف المرخص لهم	الشركات	الأصول الأخرى	إجمالي التعرضات بعد اتفاقيات المقاصة وتخفيف المخاطر الائتمانية	إجمالي أوزان المخاطر
%0	-	-	8	8	-
%20	273,054	-	-	273,054	54,611
%50	-	-	-	-	-
%100	-	-	-	-	-
%150	-	-	-	-	-
%200	-	-	-	-	-
%300	-	-	9,030	9,030	27,090
%400	-	-	-	-	-
%500	-	-	-	-	-
* %714	-	1,797	19,399	21,196	151,340
متوسط ترجيحات المخاطر	%20	%714	%646	%503	%503
الاستقطاعات من قاعدة رأس المال	-	-	-	-	-

*بما في ذلك التعرضات المحظورة

13. الملحق 3: قائمة الاختصارات

المدة	تعريف
BCP	خطة استمرارية الأعمال
BIA	منهجية المؤشر الرئيسي
مجلس الإدارة	مجلس إدارة مورغان ستانلي السعودية
CAM	نموذج كفاية رأس المال
CAR	نسبة كفاية رأس المال
CEO	الرئيس التنفيذي
CMA	هيئة سوق المال
CRM	إدارة المخاطر الائتمانية
لوحة المعلومات	لوحة معلومات تقييم مخاطر السيولة
EBA	منهجية قائمة على الإنفاق
ECL	الخسارة الائتمانية المتوقعة
EIR	معدل الفائدة الفعلي
EMEA	أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا
الصرف الأجنبي	الصرف الأجنبي
GCC	مجلس التعاون الخليجي
IAD	قسم التدقيق الداخلي
ICAAP	عملية تقييم كفاية رأس المال الداخلي

المعايير الدولية للتقرير المالي	IFRS
تكنولوجيا المعلومات	IT
المملكة العربية السعودية	المملكة
إدارة مخاطر السيولة	LRM
مورغان ستانلي السعودية	MSSA
مورغان ستانلي	MS
مجموعة مورغان ستانلي	MS Group
صافي المركز المفتوح	NOP
مؤشرات بيئة العمل	OEIs
إدارة المخاطر التشغيلية	ORD
قواعد الاحترازية	PRs
الأصول المرجحة بالمخاطر	RWA
ستاندر د أند بورز	S&P
الريال السعودي	ريال
هيئة الأوراق المالية والبورصات بالولايات المتحدة	SEC
زيادة كبيرة في المخاطر الائتمانية	SICR
الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين	SOCPA
أعلى المخاطر التشغيلية	TORs
الولايات المتحدة الأمريكية	USA
دولار أمريكي	دولار